واقع التكامل الاقتصادي المغاربي
– قراءة تاريخية واقتصادية في معطيات الاتحاد –

د. مراد علّة
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة زيان عاشور بالجلفة – الجزائر
Mourad805@gmail.com

ملخص:

لا شك أن قيام مغرب عربي موحد هو في الواقع نتيجة حتمية لما يربط شعوب المنطقة من أواصر الإخاء والتقارب من وحدة التاريخ ولغة ومعتقد ونمط عيش وخصائص حضرية مشتركة يقصد بمصطلح المغرب الرقعة من الأرض الواقعة في الشمال الغربي للقارة الإفريقية وتتضمن حاليا الكيانات المستخدمة التي تنحصر في نطاقها والمتمثلة في الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، أطلق عليها عدة تسميات وهي: بلاد البربر، الشمال الإفريقي، المغرب الإسلامي، المغرب العربي، وقد اتخذ مؤخراً صيغة جديدة حيث تسمى (المغرب العربي الكبير)، كما أن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر بل هي راسخة في أعماق التاريخ المغاربي وتأخر فكرة ميلاد المغرب العربي نتيجة لمسايرتها ظروف الكفاح الوطني لشعوب شمال إفريقيا. ويمثل التكامل المغاربي بلا ريب حتمية تاريخية إذ بد من النضال من أجل الوحدة والاستفادة من المقومات التي تحلم بها أكبر التكتلات الاقتصادية وبناء نسيج جيوسياسي، ثقافي، اجتماعي، وحتى اقتصادي من خلال القيود والمعوقات والتخلص من الخلافات السياسية بالإضافة لتسهيل عملية التبادل بين بلدان المغاربة لإنعاش التجارة المغاربية بدلا من المنافسة والاختفاء بالحل الانفرادي.

Abstract:

There is no doubt that the establishment of a united Arab Maghreb is actually an inevitable consequence of what links the peoples of the region of brotherhood orders and the convergence of the unit history, language and belief and way of life and the characteristics of an urban common means Morocco patch of land located in the north-west of the African continent and include offline entities used by limited in scope represented in Algeria, Tunisia, Libya, Morocco, Mauritania, called by several names: the country's Berbers, North Africa, the Islamic Maghreb, the Arab Maghreb, has recently taken a new formula which is called (Maghreb), and that the idea of the Maghreb is not the result the present century, it is rooted in the depths of the history of the Maghreb and delayed the birth of the idea of the Maghreb to bring them in line as a result of the national struggle of the peoples of North Africa circumstances. The Maghreb integration is undoubtedly a historical inevitability, as must the struggle for unity and to take advantage of the ingredients that are dreaming of the largest economic blocs and building a geopolitical fabric, cultural, social, and even economic through the restrictions and obstacles and to get rid of political differences as well as to facilitate the exchange between Moroccans countries to revive the trade process Maghreb rather than competition, enforced solitary solution.

المحور الأول: المسار التاريخي لإنشاء اتحاد المغرب العربي

إن فكرة توحيد المغرب العربي تعتبر أقدم فكرة تدعو لتجمع إقليمي عربي فرعي، ولكنها لم تتجسد إلا مع الثمانينات، وهذا نتيجة لعدة عوامل محلية وإقليمية ودولية فرضت على المغرب العربي إن تتعاون وتتكامل لمواجهة هذه التحديات.

ولقد عرفت منطقة المغرب العربي عدة محاولات للتوحيد، منها محاولات ثنائية ومحاولات جماعية، لكنها لم تتوج بالنجاح بسبب التقلبات السياسية والأزمات التي كانت تثار بين الحين والآخر.

وسوف نتناول في هذا المحور نشأة اتحاد المغرب العربي الكبير والتطور المؤسساتي للتكامل المغاربي وكذلك التعريف بالدول الأعضاء وأخيرا الإمكانيات المتاحة لبلدان المغربي.

أولاً : نشأة إتحاد المغرب العربي وأهدافه[1].

إن فكرة إنشاء الاتحاد المغاربي تطورت مع الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة لا سيما بعد التصالح المغربي الجزائري والتآخي التونسي الليبي، وما نتج عنه من تطبيع العلاقات المغاربية تهيئة المناخ لبناء المغرب العربي الكبير.

❖ **ميلاد اتحاد المغرب العربي.**

على هامش مؤتمر القصة العربية الطارئة المنعقدة من 8 إلى 10 جوان سنة 1988، تمت عدة مقابلات ومشاورات جانبية بين القادة العرب بخصوص بحث المشروع المغاربي، وقد انعقدت القصة المغاربية يوم 10 جوان 1988 بزرالدة بالجزائر حيث اجتمع قادة دول المغرب العربي.

وقرروا تكوين لجنة تضبط لجنة تحقيق وحدة المغرب العربي، حيث يكون أول اجتماع لهذه اللجنة بمدينة الجزائر يوم 13 جويلية 1988.

[1]– أحمد محفوظ بيه، **مقومات ومعوقات التكامل في إتحاد المغرب العربي**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي في إفريقيا – رؤى وآفاق – جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 16–17 أفريل 2005، ص 259.

❖ **أهداف اتحاد المغرب العربي:** وتتمثل في:[1]

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية، الزراعية، التجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستويات والى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة.

ولقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الاتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية ويتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990 والذي وضع فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، والتي تم التصديق عليها من قبل مجلس الرئاسة الذي اجتمع في مدينة (رأس لانوف) بليبيا خلال فترة 10–11 مارس 1991.

وقد حددت هذه المحاور أربعة عناصر اقتصادية رئيسية، وهي:

- **منطقة التبادل الحر**: وكان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي

[1] - شيبوط سليمان، **آفاق التكامل الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة (حالة المغرب العربي)**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب–البليدة 2008، ص121.

والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد، وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل عام 1992.

- **سوق مغاربية مشتركة:** وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأخرى وكان من المفترض الوصول إلى هذا الاتجاه قبل عام 1995 إلا انه لم يتحقق أيضا.
- **اتحاد جمركي:** وهدفه توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد وكان من المتوقع الوصول إلى ذلك قبل عام 2000.
- **الاندماج الاقتصادي المغاربي:** وذلك بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التطور المؤسساتي للتكامل المغاربي: وتشمل ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: 1964-1975

- ✓ وضع المؤسسات الوحدوية نظريا لتضم المؤسسات المغاربية في قمة مؤتمر الوزراء للاقتصاد.
- ✓ لجان مجموعات متخصصة[1].

- **مؤتمر الوزراء:** إن مؤتمر السلطات سلطة عليا لا تمتلك أي هيكل ولا سلطات محددة ولا بروتوكولات واجتماعاتها غير منظمة وجدول أعمالها غير مضبوطة وتعرض في قراراتها في شكل اتفاقيات أو مجرد بيانات.
- **المؤسسات الدائمة:** تم إنشاء مؤسسات دائمة اثنان منها عامة وأخرى قطاعية.

[1]- فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب الطبعة، ص 82.

اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي **(CPCM):** تم إنشاؤها عام 1964 وعين مقرها في تونس وتكمن مهمتها الرئيسية في مساعدة الحكومات المغاربية في تحضير الملفات من أجل اتخاذ القرارات عملية في مختلف القطاعات: زراعة، صناعة، تجارة ..الخ.

إن غياب الانسجام في المواقف التجارية للبلدان المغاربية لم يكن ليسهل مهمة اللجنة الدائمة للتعاون المغربي والتدريجي نحو التكامل الاقتصادي المغربي[1].

المركز المغاربي للدراسات الصناعية: تمثل مهمة هذه المركز في تحضير الدراسات بحسب كل منطقة أو كل قطاع حول التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء.

هناك دراسات أنجزها هذا المركز نذكر منها:

- قابلية الصناعات المغاربية للأدوية الآلية.
- إمكانية الصناعة المغاربية للحديد الأبيض.
- القدرات على المدى القصير والمتوسط بين البلدان المغربية في فروع الصناعات الميكانيكية والكهربائية.
- تنسيق مصادر الطاقة في البلدان المغربية.

▪ **اللجنة المتخصصة:**إن اللجان المتخصصة التالية أنشئت من قبل اللجنة الدائمة للتعاون المغربي هي التي تراقبها.

▪ **اللجنة المغاربية للنقل:** وتضم **4** لجان النقل الجوي والبحري والبري وعبر السكك الحديدية والتي أنشئت من أجل:

[1] – جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، دار العلوم للنشر– عنابه، ص 159.

- تنمية وتطوير أنظمة النقل في البلدان المغاربية.
- تشجيع وتقوية التنسيق بين الدول المغربية.

- **اللجنة المغاربية للتنسيق البريدي والاتصالات السلكية:** أنشئت في 1966 ودورها وضع وسائل توحيد الإجراءات في البريد والاتصالات على المستوى المغربي وانسجام الروابط الهيكلية للاتصالات السلكية.
- **اللجنة المغربية للسياحة:** أنشئت سنة 1965 وتعمل على تنسيق السياسة الفلاحية للبلدان المغاربية، ولذا أنجزت لعدة دراسات مهمة مثل:

- تنمية الإشهار السياحي للمنطقة.
- تكوين الموظفين المؤهلين.
- تطبيق أسعار وأثمان موحدة في كل منطقة.
- تنظيم رحالات في كل البلدان المغاربية.

المرحلة الثانية: 1975– 1982 تجميد المؤسسات المغاربية

لقد جمدت في هذه المرحلة كل المؤسسات المشتركة والاستشارية ولم يعقد أي مؤتمر وزاري منذ 1975 وكان يجب الانتظار إلى غاية 1983 لإعادة بحث الحوار بين البلدان المغاربية بهدف البناء المغاربي.

المرحلة الثالثة: 1983–1988 عهدة الثنائية

تميزت محادثات التكامل المغاربي بين البلدان المغاربية خلال 1983 بإعادة بعث التعاون الاقتصادي الثنائي في آفاق مغاربية وبغياب العلاقات بين الجزائر والمغرب بين عامي: 1985–1988 نتيجة الصراع على الصحراء الغربية ويمكن اعتبار اللقاء بين الملك المغربي

ورئيس الجمهورية الجزائرية في 1983 مؤشر أصل لتسخين العلاقات بين البلدان المغاربية.

ثالثاً: التعريف بالدول الأعضاء والهيكل التنظيمي لها

❖ **التعريف بالدول الأعضاء:** تبلغ مساحة المغرب العربي الكبير 6.062.941 كلم^2، ومجموع سكانها يبلغ 80.000.000 نسمة.

❖ **الهيكل التنظيمي لها:** بناءً على المادتين 7 و19 من اتفاقية الإتحاد تقوم مجموعات المغرب العربي بأعمالها ومسؤولياتها من خلال الهيئات التالية: المجلس الرئاسي، مجلس الوزراء، الأمانة العامة، مجلس الشورى (الاستشاري) والهيئة القضائية.

1- المجلس الرئاسي: هو أعلى هيئة في الإتحاد يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، رئاسة المجلس تكون لمدة سنة بالتناوب بين الرؤساء، يعقد دوراته كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة، تصدر القرارات بإجماع أعضائه، ترأس دولة الرؤساء كل هيئات الإتحاد[1].

2- مجلس وزراء الخارجية: يتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ومهمته هي[2]:

- التحضير لاجتماعات المجلس الرئاسي.
- تنسيق خطط التنمية.
- تنسيق السياسيات والمواقف في المنظمات الدولية والإقليمية.

---

[1]– جمال لعمارة، **التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي**، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي لتحسين الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، 8–9 ماي 2004، ص 03.

[2]– شيبوط سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص103.

- تقديم المشاريع والتوصيات للمجلس الرئاسي.

يجتمع مرتين في السنة تكون رئاسته بالتناوب وتؤخذ قراراته بالإجماع.

3- اللجان الوزارية المتخصصة: وتتكون إجمالا من:

أ- لجنة الأمن الغذائي: تهتم بقطاعات الفلاحة، الثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، استصلاح الأراضي، الصيد البحري..الخ.

ب-لجنة الاقتصاد والمالية: تهتم بميادين التخطيط، الطاقة، التجارة، الصناعة،السياحة، المالية، التأمين، المصارف وتمويل الاستثمار، الخدمات..الخ.

ت-لجنة البنية الأساسية: تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، الإسكان والعمران، النقل والموصلات، البريد ..الخ.

ث-لجنة الموارد البشرية: تهتم بمجالات التعليم، الثقافة، الإعلام، التكوين، البحث العلمي، الشؤون الاجتماعية، التشغيل، شؤون الجالية المغاربية..الخ.

4- الأمانة العامة: تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وعدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين موظفي الإتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الإتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة تقوم هذه الأخيرة بالمهام الأساسية التالية[1]:

[1]- شيبوط سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الإتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية برنامج عمل الإتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق.
- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للإتحاد بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعي المبرمة في إطار الإتحاد.
- العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية.

5- مجلس الشورى (البرلمان المغاربي): يتكون من 150 عضو أي 30 عضو من كل برلمان من الدول الأعضاء، يجتمع مرة واحدة في السنة ويعقد دورة استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة ومن مهامه يبدي رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات لتعزيز عمل الإتحاد ومقره الجزائر العاصمة ويتكون من 5 لجان[1]:

- لجنة الشؤون القانونية، برئاسة موريتانيا.
- لجنة الشؤون السياسية، برئاسة المغرب.
- لجنة الموارد البشرية، برئاسة تونس.
- لجنة البنية الأساسية، برئاسة الجزائر.
- لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي، برئاسة ليبيا.

[1]– جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سبق ذكره**، ص 191.

ويتكون مجلس الشورى من الأجهزة التالية: مكتب المجلس، رئيس المجلس، أمانة المجلس، لجان المجلس.

6- الهيئة القضائية: تتكون من قاضيين اثنين عن كل دولة عضو في الإتحاد وتعيينهما الدولة لمدة 6 سنوات، ويرأسها عضو منتخب لمدة سنة وتتمثل مهامها في النظر في النازعات كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية.

إلى جانب هذه الهياكل الرئيسية هناك أجهزة أخرى أهمها[1]:

- المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتونس.
- الأكاديمية المغاربية للعلوم.
- جامعة المغرب العربي بليبيا.

المحور الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي

تعرضت مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي لمجموعة من المعوقات التي تقف عقبة أمام أهدافه بل تشل مسيرته، وإن كان الهدف الأساسي من قيام الإتحاد المغاربي هو التنسيق والتعاون الإقليمي في عصر التكتلات العالمية العملاقة، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق لوجود معوقات سياسية واقتصادية حالت دون تحقيق التكامل، وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات.

[1]– بن علي طيبي، **العالم العربي والألفية الثالثة**، دار الغرب للنشر والتوزيع– الجزائر. طبعة 2002، ص 123.

أولاً : معوقات سياسية واقتصادية

❖ **المعوقات السياسية:** يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- الأوضاع الداخلية والظروف الدولية: إن الأوضاع الداخلية لبلدان الإتحاد المغاربي وما أفرزته من أزمات على المستوى القطري جعلت الاهتمام بها يغلب الاهتمام بجهود التعاون والتكامل على مستوى الاتحاد المغاربي، فقد كانت المقاطعة والحصار الذي تعرضت له ليبيا، والأزمة السياسية والاقتصادية الحادة التي شهدتها الجزائر إضافة إلى الأزمة المغاربية المرتبطة بمشكلة الصحراء الغربية، وتعكر الأجواء بين ليبيا وموريتانيا بعد قيام الأخيرة بالتطبيع مع إسرائيل 1995..الخ، ورغم انفراج بعض تلك الأزمات في معظم بلدان الإتحاد إلا أن الظروف الدولية المستجدة والمعطيات المعلنة المرتبطة بها تساهم في عرقلة جهود التنسيق والتعاون بين الأقطار المغاربية لتبقى تحت رحمة الدول الصناعية ولتستفيد من مواردها وتشكل سوقا يتم من خلالها استهلاك سلعها وخدماتها..الخ.

2- اختلاف الأنظمة السياسية: يعتبر اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية كمن أهم معوقات أي نشاط جماعي لتحقيق الوحدة أو التكامل.

3- العقبات المؤسساتية: يتميز إتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن نص ميثاق التأسيس الذي يركز السلطة في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود جميع الصلاحيات، مما ترتب تغيب أي دور فاعل للأمانة العامة وجعلها مجرد سكرتيرية للمجلس.

4- غياب الديمقراطية وتغيب دور المجتمع الدولي: فلا بد لمشاريع التكامل الإقليمي من تضافر جهود المجتمع المدني، وهو ما يستدعي جوا من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة بغية تحقيق مطالب الشعوب المغاربية التي تملك كل المقومات (اللغة، الدين، العادات والتقاليد).

❖ **المعوقات الاقتصادية:** يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1- اختلاف الأنظمة الاقتصادية: إن اختلاف الأنظمة الاقتصادي يترتب عليها اختلاف في السياسيات والتوجهات الاقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، وقد كان استيراد الأنظمة والمناهج الوضعية من بين العوامل التي أدت إلى تعميق القوة بين أقطار الاتحاد المغاربي، لذلك أضحى من الضروري اتخاذ خطوات لوحيد المنهج الاقتصادي، وذلك لأن معظم الدول المغاربية تقوم بتوقيع اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على 70% من المبادلات التجارية[2].

2- واقع هيكل التبادلات بين دول المنطقة: يمر هيكل المبادلات في الغالب عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي وهذا ما يدفعها بالقول أن المنطقة تخسر مبالغ فلكية مقيمة بالدولار نتيجة غياب أية إستراتيجية للتكامل الاقتصادي بينها والاعتماد على الاتحاد الأوروبي في التسويق والإنتاج.

---

[1]– محمد الأمين ولد أحمد جدو، **أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد 267، 2001 ، ص 27.

[2]– شيبوط سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص161.

3- عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي وغياب تشجيع الاستثمارات البينية لدول الاتحاد: وهذا راجع لتذبذب المناخ الاقتصادي العالمي والوضعية الاقتصادية الاجتماعية التي تعيشها دول المنطقة من فقر وبطالة، حيث أشارت دراسة قدمها المعهد الأوروبي المتوسطي إلى أن بلدان المغرب العربي الخمسة وهي: تونس، المغرب، الجزائر، ليبيا وموريتانيا تحتاج إلى تسريع نسق نموها 4 و 5% سنويا إلى 8% من أجل تقليص مستويات البطالة وتحقيق الاندماج الفعلي.

المحور الثالث: نتائج التكامل الاقتصادي المغاربي

لقد عرفت عملية الإتحاد قيام عدة مؤسسات سهرت على تهيئة العديد من الدراسات التمهيدية وأدت الكثير من المشاريع القطاعية إلا أنها لم ترق إلى مستوى تحقيق اندماج اقتصادي تدريجي في سبيل الوحدة المغاربية بصفة شاملة، ويلاحظ على هذه التجربة أنها تميزت بتواضع الأهداف ومحدودية الإنجازات التي تمثل أغلبها في أحداث مؤسسات مغاربية[1].

أولاً : محاولة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي.

قبل قيام اتحاد المغرب العربي، تعددت محاولات الدول المغاربية من أجل قيام الوحدة، واتخذت أشكال مختلفة، تجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي، ثم المحاولات الثنائية المحورية المتمثلة في معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس والتي انضمت إليها موريتانيا، وكذلك معاهدة الإتحاد بين المغرب وليبيا.

[1]– جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

❖ **محاولة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي.**

من المعروف أن إقامة الوحدة الاقتصادية لا يعرقل مشروع الوحدة السياسية للمغرب العربي، ولقد تم انعقاد أول مؤتمر بتونس في أكتوبر 1964، حيث ضم وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي قصد الاتفاق على البروتوكول الذي نص على بعث لجنة استشارية مغاربية دائمة، وهو بذلك يشكل شهادة الميلاد الرسمية لتجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي، أما الدورة الثانية المنعقدة في طنجة في 26 نوفمبر 1964، وتميزت بإقرار العمل من أجل التنسيق بين المخططات الاقتصادية الوطنية، وكذلك تمويل المشاريع المشتركة للتنمية واعتماد سياسة موحدة في مجال الشغل في الدورة الثالثة المنعقدة في طرابلس في 27 ماي سنة 1965، والرابعة المنعقدة بالجزائر في فيفري سنة 1966، لمهام إدارية منها تسمية الأمين العام للجنة والأعضاء الدائمين العاملين فيها وميزانية اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة، وكانت الدورة الخامسة المنعقدة في نوفمبر سنة 1967 تقويمية للخطوات التي أنجزت في إطار التعاون والاندماج بين دول المغرب العربي[1].

❖ **المعاهدات الثنائية والمحورية لبلدان المغرب العربي.**

دخل المغرب العربي طور جديد من حياته السياسية ابتداء من 1983، وهذا نتيجة لتقارب وجهات النظر بين تلك الدول ومن بينها:

1- معاهدة الإخاء والوفاق: شهدت الساحة المغاربية توقيع معاهدة بين تونس والجزائر في تونس في 19 مارس 1983، أطلق عليها "معاهدة الإخاء والوفاق"، والتحقت موريتانيا في نفس السنة بالمعاهدة، وهذا

1- شيبوط سليمان ، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

لإحداث التقارب بين بلدان المغرب العربي وتحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وتشكل هذه المعاهدة لبنة في طريق الوحدة المغاربية التي يفرضها المصير المشترك لشعوب المغرب العربي الكبير.

ولتمويل المشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدان تم إنشاء بنك تونسي جزائري الذي وافق على المساهمة في تمويل المشاريع الصناعية الكبرى في المناطق الوحدوية[1].

2- معاهدة وجدة 1984: لقد أبرمت هذه المعاهدة بين المغرب وليبيا بوجدة في 13 أوت 1984[2]، والتي تم بمقتضاها إنشاء "الإتحاد العربي الإفريقي"، وكانت معاهدة وجدة هي الاتفاق على وقف المساعدات التي تقدمها ليبيا إلى الجمهورية العربية الصحراوية وتمكين المغرب من اكتساح الأراضي الصحراوية وعدم تدخل المغرب في قضية التشاد، واتفاق وجدة من جهته سمح أيضا بالتبادل التجاري بين البلدين.

3- الوفاق المغاربي: قد شهدت سنتي: 1987-1988 موجة الوفاق والتقارب والتصالح بين دول المغرب العربي، وترجع للتصالح والتآخي التونسي الليبي والتصالح الجزائري المغربي، ويمكن التعرض لذلك التصالح فيما يلي:

أ)- التصالح التونسي الليبي: كان قطع العلاقات الدبلوماسية سنة 1983، بين تونس وليبيا يمثل عقبة في طريق بناء المغرب العربي الكبير، ورغبة إفادتها دعم مسار التصالح قام البلدان بتخطي العراقيل التي كانت تعكر صفو العلاقات بينهما وفي المنطقة كلها، وذلك

[1]- أحمد طالب الإبراهيمي، **معاهدة الإخاء والوفاق أو المغرب العربي في طور التشييد**، المجلة الجزائرية، ص 69.

[2]- *Djemal Eddine Guechi ,**L'union du Maghreb arabe intégration régionale et le développement économique**, casbah édition , Alger 2002, p 29.*

باستئناف علاقاتهما الدبلوماسية في 28 ديسمبر 1987[1].

وقد قرر البلدان تعزيز علاقتهما عن طريق جملة من الإجراءات من بينها حرية تنقل الأشخاص، وإقامة المشاريع التكاملية أهمها ربط الطرق السريعة بين "رأس جدير" في ليبيا و"صفاقس" في تونس.

ب)- التصالح المغربي الجزائري: كان قطع العلاقات الدبلوماسية سنة 1975 بين المغرب والجزائر يمثل عقبة في سبيل بناء المغرب العربي الكبير، لكن الرغبة التي كانت واضحة لعودة البلدين للحوار ومن ثم التصالح لحل المشاكل والخلافات السياسية التي كانت قائمة بينهما، وتم إعادة العلاقات بين المغرب والجزائر بعد لقاء الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" مع العاهل المغربي مع حضور "الملك فهد" رئيس المملكة العربية السعودية في 24 ماي 1988 في المركز الحدودي العقيد لطفي، وجاء هذا اللقاء لتعزيز الحوار وعدم التهويل من مشكلة الصحراء الغربية وتم الاتفاق على ضرورة حل هذه المشكلة عن طريق الاستفتاء وبواسطة التعبير الحر والتصحيح لإدارة سكان الإقليم الصحراوي، وكذلك تم إحداث لجنة مشتركة مغربية جزائرية تتكون من ممثلين ووزارات الداخلية والمالية والاتصالات والنقل، وأهم ما قررته اللجنة إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين وفتح المراكز الحدودية رسميا[2].

[1]- علي كريمي، **النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 1990، ص 164، 166.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

ثانياً: إنجازات ونتائج عملية الإتحاد المغاربي

❖ **قطاع الطاقة الكهربائية:**

ترجع تجربة التعاون في مجال الكهرباء وربط الشبكات الكهربائية بين بلدان المغرب العربي إلى زمن بعيد تم ربط الجزائر بتونس منذ عام 1952، وقد توج هذا التعاون عام 1975، بإنشاء اللجنة المغاربية للكهرباء، وكانت هذه اللجنة تضم مؤسسات الكهرباء في كل من الدول الثلاث التالية: المغرب، الجزائر، تونس، وقد انضم إليها فيما في أكتوبر 1989 كل من ليبيا وموريتانيا. وتعتبر اللجنة المغاربية للكهرباء إطارا مؤسسيا للتعاون وهدفها دراسة جميع إمكانيات التعاون ذات المنفعة المشتركة في ميدان الإنتاج ونقل الكهرباء وتوزيعها[1].

وتمثل اليوم الشبكات الكهربائية لكل من الجزائر وتونس والمغرب مجموعة كهربائية مربوطة يتم من خلالها تبادل كميات هامة من الطاقة، وكذا ارتبطت الشبكتين التونسية والجزائرية على التوازي من أكثر من عشرين سنة بينما مضى على التجربة المغاربية–الجزائرية حوالي 10 سنوات ويتم بصفة منظمة تنسيق برامج الصيانة لمحطات التوليد وخطوط النقل، وذلك للتوصل إلى الاستغلال الأمثل للاحتياطي في الشبكة المرتبطة. ولقد تمكنت الثلاثة من تخطيط المبادلات أثناء توقف المجموعات الرئيسية أو خطوط النقل الهامة.

[1]– شيبوط سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

❖ **قطاع المناجم والمحروقات:** ويشمل:

1- إنشاء شركة مختلطة جزائرية مغربية لاستغلال منجم غاز جبيلات: تم اتفاقية بين الجزائر المغرب في سنة 1989 لإنجاز أنبوب غاز بين حاسي رمل وطنجة لتصدير 12 مليار م^3 من الغاز الجزائري سويا إلى أوروبا منها 205 مليار م^3 من الغاز إلى المغرب، وفي 1988 تم إنشاء شركة مختلطة بين الجزائر وتونس وليبيا، أطلق عليها اسم سوماتغاز **(SOMATGAZ)** أي شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي.

2- التعاون الجزائري الموريتاني: في هذا المجال الطاقوي فقد تجسد في عقد بين الحكومتين عام 1985 في أعلى مستوى ففي هذا الإطار باشرت الشركات الجزائرية المختصة في أشغال إصلاح محطة التكرير في نوابيبو التي كانت معطلة، هذه المصفاة أنشأتها الشركات الفرنسية وقد وضعت الشركات الجزائرية نفطال على عاتقها استغلال هذه المصفاة بعد تشغيلها حيث حول إليها حوالي 100 مهندس وتزويد موريتانيا بالنفط الجزائري.

3- الشركة الجزائرية الليبية: لاستغلال وإنتاج البترول ويعود 50% من رأسمالها إلى الشركة الوطنية للبترول و 50% إلى سوناطراك.

وخلاصة القول يمكن القول أن محاولة التكامل المغاربي في قطاع المناجم والمحروقات كانت تقوم أساسا على مشاريع ثنائية.

❖ **قطاع الصناعة:** لقد تطور التقارب من أجل التكامل المغربي وذلك من خلال 3 مراحل:

1- المرحلة 1964- 1975: كان التكامل المغاربي يسعى إلى تحقيق هدفين:

- ✓ حرية تنقل بعض المواد الصناعية.
- ✓ خلق وحدة صناعية مشتركة.

وفي عام 1965 انعقد مؤتمر في الجزائر والرباط اجتماعات للخبراء وخلصوا إلى ضرورة التعاون بين البلدان المغاربية في الصناعات التركيبية، الزجاج والإلكترونيات، وفي عام 1968 درست اللجنة الدائمة التعاون المغاربي **(CPCM)** مع اللجنة الأوروبية من أجل إفريقيا **(CEA)** العراقيل التي يتعرض لها تبادل المنتجات الصناعية وفي عام 1968 اقترحت خفض 50% من الرسوم على المنتجات وفي قطاع النسيج كانت متوجات بلد المغرب الأوسط شديدة التنافس، وفي مجال الصناعات الميكانيكية والتركيب كان هناك تقدم ملحوظ.

2- المرحلة 1983 – 1988: لقد تم استئناف المفاوضات حول التكامل المغاربي بين مختلف البلدان عام 1983 على المستوى الحكومي، بغياب المغرب في كل مرة بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الجزائر عامي 1975 – 1988، وانطلقت الأشغال التكاملية عام 1983 بصفة ثنائية.

أ) **الجزائر وتونس:** تم في هذه المرحلة انجاز المشاريع الصناعية التالية في إطار الشركات المختلطة والتي يتوزع رأس مالها (50% و 50%) بين الشركات الوطنية والتونسية.

- مصنع الاسمنت الأبيض بيفرمال.
- مصنع لتركيب الحديد بغاز دماو.
- مصنع محركات الديزل بساقية سيدي يوسف.
- مصنع الأجور بأم علي.

ب) **الجزائر وليبيا:** تم توقيع اتفاقيات صادق عليها برلمان البلدين عامي: 1987–1988 قصد إنجاز مشاريع مشتركة مثل:

– مصنع الألمنيوم.

– شركة الأدوات الإلكترومنزلية.

– مصنع لإنتاج الطائرات من 2 إلى 6 مقاعد.

3- المرحلة 1989– 1995: ابتداء أنشئ اتحاد المغرب العربي (EMA) عام 1989 استعاد التكامل حركية جديدة في هذا الوقت كانت المقاربة محددة 1990 من مجلس الوزراء الخارجية والاقتصاد والمالية مبتورة لأن إستراتيجية التكامل التي تبنوها تدور أساسا حول تحرير المبادلات ولذلك أدى إلى إهمال المقاربة الهيكلية وتهميش هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي الذي يعتبر التكامل أكثر أهمية وفعالية إلى تجميد التكامل المغاربي.

والحقيقة أن الجهاز الصناعي الذي يملكه كل بلد وكذلك المشاريع الصناعية المشتركة بين الجزائر–تونس والجزائر–ليبيا عامي: 1983 – 1988 تشكل أرضية مادية مهمة لتوسيع القطاع الصناعي في آفاق التكامل بالأسواق وهذا ما كبح المسيرة نحو التكامل الاقتصادي المغاربي الذي طالما تمنته شعوب المنطقة.

❖ **قطاع النقل:**

إن قطاع النقل المدعم بعوامل قوية للتكامل استفاد عام 1964 من مجهودات كثيفة منظمة وبناءة بين بلدان المغرب الأوسط الثالثة قصد سهولة تنقل الأشخاص والبضائع في المنطقة عام 1970 تم إنجاز نظام الاقتناء المنظم للتجهيزات للسكك الحديدية عرف القطاع البري مشروعات مهمة.

– شبكة الطرق المغربية: وهي شبكة مهمة ويقدر طولها بـ: 30 ألف كلم وهي وسيلة للوصل بين الدول الأعضاء فيما بينها وبين أوروبا وإفريقيا.

– طريق الوحدة المغاربية: وهو عبارة عن طريق يربط العواصم المغاربية الخمس، يبلغ طوله 7300 كلم.

– وعرف القطاع البحري: إرادة التعاون نفسها فأنشأت شركات البلدان الثلاثة "خطا مغربيا" الذي أوكل استغلالها إلى تونس لمدة سنة ثم المغرب في السنة التالية والشركة المغاربية الوحيدة التي نجحت من الأزمات السياسية المغاربية هي المؤسسة بحري مشتركة **(CATRAM)** أنشأت عام 1973 من قبل الجزائر وليبيا.

❖ **قطاع الزراعة:**

إن التكامل المغاربي في مجال الزراعة هزيلة إذ أنها اهتمت بثلاث منتجات خلال مراحل: 1963 – 1975 الحلفاء والحمضيات ..الخ.

- **المكتب المغاربي للحلفاء COMALFA:** أنشئ عام 1963 بهدف ضمان التسويق المشترك لهذا النبتة وفي عام 1966 كان باعث صناعة مشتركة لهذا المنتوج.
- **المغاربية للحمضيات والباكور للجنة COMAP:** لم يتأسس حتى عام 1972 وتتمثل مهمتها غي تنسيق النقل لهذه المنتوجات نحو أوروبا وإفريقيا وجنوب الصحراء لوضع حد التنافس بين بلدان المغرب على السوق الخارجية.

ويمكن القول أن محاولة التكامل في الميدان الزراعي لم تكن لها سوى نتائج محدودة جدا لا تتعدى أبدا مستوى التعاون الجهوي بالنظر ليس فقط لتكامل البلدان المغاربية ولكن خاصة الإمكانيات الزراعية

القادرة على وضع حد للتبعية الغذائية للمنطقة.

❖ **قطاع الاتصالات.**

وقد تميز هذا القطاع بمشاريع وهي كما يلي:

– مشروع كابل ابن خلدن للألياف البصرية: يهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمات الهاتفية والخدمات الحديثة في مجال الاتصالات، يبلغ طوله 6200 كلم تم انجاز 3500 كلم منه، وذلك في هدا المشروع على مستوى كل من تونس، الجزائر، المغرب.

– مشروع العصر المغاربي للاتصالات: انطلقت دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع منذ سنة 2001، ولقد تم تكليف تونس بإعداد دراسته وتسيير تنفيذه ومتابعته.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولاً : باللغة العربية

1. أحمد طالب الإبراهيمي، **معاهدة الإخاء والوفاق أو المغرب العربي في طور التشييد**، المجلة الجزائرية.
2. أحمد محفوظ بيه، **مقومات ومعوقات التكامل في إتحاد المغرب العربي**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي في إفريقيا – رؤى وآفاق – جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 16–17 أفريل 2005.
3. **الأطلس العالمي**، المعهد التربوي الوطني.
4. بن علي طيبي، **العالم العربي والألفية الثالثة**، دار الغرب للنشر والتوزيع– الجزائر. طبعة 2002.
5. جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، دار العلوم للنشر– عنابه.
6. جمال لعمارة، **التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي**، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي لتحسين الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، 8–9 ماي 2004.
7. علي كريمي، **النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 1990.

8. شـيبوط سـليمان، **آفـاق لتكامـل الاقتصـادي فـي ظـل المتغيـرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة (حالة المغرب العربي)**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب–البليدة 2008.
9. فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب الطبعة.
10. محمد الأمين ولد أحمد جدو، **أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد 267، 2001.

ثانياً: باللغة الأجنبية

11. *Djemal Eddine Guechi,* ***L'union du Maghreb arabe intégration régionale et le développement économique****, casbah édition, Alger 2002.*
12. *Badre Eddine Allali,* ***Commerce intermaghrébins pour une dynamisation des échanges****,1990.*
13. *Josef Muzikar,* ***Les perspectives d' intégration des pays Maghrébin****, Centre européen Universitaire de Nancy,Imprimerie ,V ,doux ,1968.*